حزب العدالة والتنمية وعلاقته بالنظام السياسي في المغرب

ا .م.د . سداد مولود سبع
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد

الملخص

عدت ظاهرة تنامي فاعلية واندماج الاحزاب الاسلامية بالعمل السياسي بارزة عشية الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت في العديد من البلدان العربية اذا كانت تلك الاحتجاجات بوابة لتسلم السلطة وادارة البلاد في عدد من الانظمة السياسية العربية، وقد حظي النظام السياسي المغربي نصيبا من تلك الحركات الاحتجاجية وان لم تصل في ذروتها وحدتها ولا حتى نوع المطالب ما وصلت اليه انظمة اخرى مثل مصر وليبيا وتونس، وهذا مرده لجملة عوامل في مقدمته ادارة ذلك الملف من قبل الملك، فضلا عن ذلك الاسلاميين ذوي التيار المعتدل لم يكونوا بعيدين عن المشاركة السياسية وفي مقدمتهم حزب العدالة والتنمية وهذا ما سنحاول البحث فيه .

الكلمات المفتاحية

حزب العدالة والتنمية، المشاركة السياسية، النظام السياسي المغربي، الحركات الاحتجاجية عام ٢٠١١ .

The Justice and Development Party and its relationship to the political system in Morocco

Assistant Professor Dr. SUDAD MAWLOOD SABEA

ABSTRACT

The phenomenon of the growing effectiveness and integration of Islamic parties into political action is considered prominent on the eve of the popular protests that erupted in many Arab countries if these protests were a gateway to taking power and running the country in a number of Arab political regimes. Its peak, its unity, not even the type of demands, is what other regimes such as Egypt, Libya and Tunisia have reached, and this is due to a number of factors, foremost of which is the management of that file by the king, in addition to that the Islamists of the moderate current were not far from political participation, led by the Justice and Development Party, and this is what we will try Search it.

Keywords

Justice and Development Party, political participation, Moroccan political system, protest movements in 2011.

المقدمة

يعد حزب العدالة والتنمية احد اهم الاحزاب السياسية الرئيسة المشاركة في النظام السياسي المغربي، وهي ضمن الاحزاب المحسوبة على الاحزاب الاسلامية الابرز المؤثرة في النظام السياسي المغربي سواء ضمن مؤسساته الرسمية عبر مشاركته في العمل السياسي والذي بدا تقريبا منذ العام ١٩٩٦، بشكل واضح واستطاع الحزب خلال مسيرة عمله السياسي ان يبث اركانه داخل النظام السياسي المغربي بشكل وثيق من خلال عمله من خلال المعارضة السياسية او مشاركته السياسية ضمن النظام السياسي، ولا يعود الفضل في هذا فقط الى التنظيم والانضباط الحزبي فقط بل لطبيعة النظام السياسي المغربي الذي اتسم بانه جمع بين نموذجين من نماذج الحكم الاول التقليدي لكونه نظام ملكي ، والثاني نظام يأخذ بالتعددية الحزبية والممارسة الانتخابية المنتظمة على مستوى السلطة التشريعية والتنفيذية التي ارسى اركانها مع دستور عام ١٩٩٦ .

اشكالية البحث

تنطلق من ان النظام السياسي المغربي على الرغم من المساحة والحيز المعطى لعمل الاحزاب السياسية وتحديدا الاسلامية الا انه لازال يضعها في إطار المراقبة والرصد ، الامر الذي اوجد حالة من عدم الثقة بين الطرفين، وبالمقابل فان الاحزاب الاسلامية اخفقت في تجديد نفسها ومواكبة التطورات الحاصلة بالمجتمع ولا آلية التعاطي مع النظام السياسي بالشكل الذي يجعل النظام السياسي المغربي مرغما على التعامل كونها شريك حقيقي في السلطة .

فرضية البحث

ان بقاء الحزب على نفس افكاره ومبادئه دون خضوعها للمراجعة والتطوير لتواكب الاخطاء التي ارتكبها سيفضي الى مزيد من خسائره، لاسيما بعد خسارته الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٢١، فضلا عن مراجعته لعلاقته مع النظام السياسي والية التعاطي والمناورة .

ولأجل اثبات تلك الفرضية وحل اشكالية البحث من الضروري البحث في نشأة وتطور حزب العدالة والتنمية وتطور مسار عمله داخل النظام السياسي المغربي، ومن ثم طبيعة العلاقة بين الحزب وبين النظام السياسي .

المبحث الأول

نشأة حزب العدالة والتنمية المغربي ومسار عمله السياسي

اولا: نشأة الحزب

نشأ حزب العدالة والتنمية في كنف ((جمعية الشبيبة الإسلامية))، وهو تنظيم شكل المرحلة الراديكالية الصدامية تجاه النظام الحاكم، قبل عملية الدمج في الإطار السياسي. وشكلت العلاقة بين حزب العدالة والتنمية والسلطة السياسية كانت تتسم بالصدام، وغياب التوافق، بل كانت تقوم على فكر إقصائي يرمي إلى الانقلاب على السلطة السياسية ويشكك في الشرعية الدينية للمؤسسة الملكية نتج عنه صدام بين الطرفين أنتهى بتفكيك الحركة. وأطلق على هذه المرحلة الممتدة من (١٩٧٣–١٩٨٤) بالخيار الثوري الانقلابي، بينما في المرحلة اللاحقة بدأت مرحلة إصلاحية وفق منهج يفرض مقاربة شمولية للمجتمع. بعد دخول التيار الإسلامي الإصلاحي إلى المعترك السياسي مع الاعتراف بشرعيته القانونية، خضع لمسار طويل من العوائق والمضايقات التي رافقها سلسلة مضايقات من الحكومة ووزارة الداخلية ووزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إلى أن تم الاعتراف بها في عام ١٩٩٢، الذي جاء ضمن سياسة السلطة بإدماج الحزب داخل الحقل السياسي الرسمي. وأنتقل الحزب من حقل المعارضة إلى حقل الدمج مع النظام السياسي المغربي وقد جاء بطلب التأسيس: ((يعمل الحزب في إطار الملكية الدستورية والقوانين الجاري بها العمل في المملكة)) ليؤكد على الاعتراف بالملكية ورفض أي راي لمنافستها في الشرعية الدينية[١].

وظهر حزب العدالة والتنمية تحت هذا المسمى في العام ١٩٩٨، والذي يعود تاريخ التأسيس الى العام ١٩٦٧ بعد انسحاب عبد الكريم الخطيب من حزب الحركة الشعبية وتأسيس الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية احتجاجا على مواقفها السياسية آنذاك، ولاحقا تم التقارب الفكري بين حزب الحركة الشعبية وعددا من الاحزاب الاسلامية مثل رابطة المستقبل الاسلامي وحركة الاصلاح والتجديد المعارضين لسياسة الملك، والذي التقوا عند نقطة وهي رفض النظام السياسي المغربي السماح لهم بتشكيل الاحزاب السياسية والسبب يعود الى ان تلك الاحزاب تلتقي فكريا وسياسيا في رؤيتها لطبيعة ادارة الدولة ورفض

سياسات الملك ومطالبته بالرجوع الى الالتزام بكتاب السنة وحل الازمات التي عصفت بالبلاد في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، وتطبيق النظام الديمقراطي والاعتراف بالثقافة الامازيغية، وكان حصيلة هذا التقارب تنظيم مؤتمرا استثنائيا لتلك الاحزاب مع انضمام حركة التوحيد والاصلاح اليهم، ليعلن عن حزب العدالة والتنمية بشكل رسمي عام ١٩٩٨ [٢] .

اعلن الحزب عن نفسه كونه حزب سياسي وطني اساس مرجعيته الفكرية هو الشريعة الإسلامية مع احترام الملكية الدستورية القائمة التي أساسها الحكم لأمير المؤمنين، وهو ما أسهم في بناء نظام سياسي مغربي يمتلك أسس النظام الديمقراطي مع النظام التقليدي بالوقت نفسه[٣] . مع محافظته على الاستقرار السياسي بسبب تعاطي بعض الاحزاب الاسلامية مع السلطة واحد أهم هذه الاحزاب هو حزب العادلة والتنمية الذي اضفت مشاركته السياسية في الحكم الى تعزيز الاستقرار السياسي فضلا عن تعزيز شرعية النظام السياسي بسبب احتوائه لكافة الطيف السياسي في المغرب .

ثانيا : تطور العمل السياسي لحزب العدالة والتنمية

يعود الدور السياسي الذي مارسه حزب العدالة والتنمية سياسيا بشكل كبير الى التحولات التي شهدتها المغرب باتجاه التحول الديمقراطي عشية عقد التسعينيات من القرن المنصرم على اثر التعديلات الدستورية (١٩٩٢-١٩٩٦) والتي تكللت بإصدار دستور ١٩٩٦، والتي عدت بمثابة انفراج سياسي وحقوقي لكافة الاحزاب ومؤسسات المجتمع المدني من خلال تطبيق تجربة التناوب على السلطة والانتقال الديمقراطي والسماح بالمشاركة السياسية، وخطت خارطة الشروع مع الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٧، التي افرزت تجربة التناوب على السلطة بمشاركة حزب العدالة والتنمية الذي استطاع الحصول على ٥ مقاعد في البرلمان وهي المرة الاولى التي اعلنت وصول حزب اسلامي الى البرلمان ومشاركته السياسية في النظام السياسي المغربي[٤] .

جاء هذا الانفراج السياسي متزامنا مع رغبة الاحزاب الاسلامية ايضا بممارسة العمل السياسي والتي بدأت مع العام ١٩٩٢ فبعد أن تعذر على حركة الاصلاح والتجديد (الجماعة الاسلامية) تأسيس حزب

التجديد الوطني تم التواصل مع قيادة حركة الاصلاح التي كان يتزعمها آنذاك الدكتور عبد الكريم الخطيب وتم تقديم عرض معاودة إحياء الحزب وتم الاتفاق على ذلك لكن بشروط عدة ركزت موضوع الاسلام كهوية للحزب، والاعتراف بالملكية الدستورية ونبذ العنف كأحد اليات الحزب في التعبير السياسي. وفي سنة ١٩٩٦ عقد الحزب مؤتمرا استثنائيا لتمكين القيادات الاسلامية من العضوية في أمانته العامة (٥).

ومنذ ذلك التاريخ بدا الحزب نشاطه السياسي والاجتماعي وخاض حزب العدالة والتنمية العمل السياسي بقوة كانت أبرز تلك المحطات معركته ضد ما أطلق عليها في حينه "بالخطة الوطنية لاندماج المرأة في التنمية" التي عارضها بقوة، ومشاركته الواسعة في مسيرة المليونين بالدار البيضاء في ١٢/٥/٢٠٠٢، مما جعل الحكومة تعيد النظر برؤيتها تلك وتسحب خططها بهذا الشأن بعد تدخل الملك محمد السادس وتشكليه لجنة وطنية من العلماء والقضاة والمفكرين أعدت مدونة الأسرة والتي عرضت لاحقا على البرلمان. ولم يقتصر دوره على العمل داخل الحكومة بل اتقن فن العمل بالمعارضة السياسية لكن ضمن مظلة النظام السياسي وهذا ما حصل عقب الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٢ اذ حصل الحزب على أكثر على ٤٢ مقعداً، الا أنه تم أُقصاه من المشاورات السياسية لتشكيل الحكومة، على الرغم من احتلاله المرتبة الثالثة بفارق قليل عن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال (٦).

يعود السبب في اقصاء الحزب عن مشاورات تشكيل الحكومة الى جملة متغيرات منها المتغيرات الدولية وتحديدا أحداث(٢٠٠١/٩/١١) ثم اعقبها تفجيرات الدار البيضاء في (٢٠٠٣/٥/١٦) والتي توجهت كل الاتهامات سواء بشكل مباشر او غير مباشر الى حزب العدالة والتنمية وتحميله مسؤولية هذه الأحداث، وذلك بسبب تأريخها الثوري والراديكالي ضد النظام الملكي (٧).

فقد شكلت الأحداث الارهابية في المغرب التي حدثت في ٢٠٠٣/٠٥/١٦ في الدار البيضاء منعطفا خطيرا في تاريخ حزب العدالة والتنمية، فقد وظفت سياسيا ضده، حيث جعله منافسيه بموقع الاتهام وحمل المسؤولية المعنوية لما وقع من عمل ارهابي لكون من نفذ تلك العمليات ينتمون الى التيارات السلفية

المتشددة، وذلك على الرغم من مسارعته إلى اصدار بيان إدانة في ٢٠٠٣/٥/١٧، كما تم منعه من المشاركة في المسيرة المنددة بالأحداث الارهابية التي دعت إليها القوى المدنية، كما طالبت بعض الشخصيات السياسية وأعضاء من الحكومة، عرفت بالاستئصاليين، بحله وتم وضع نقطة حل حزب العدالة والتنمية على أجندة لقاء المجلس الحكومي، الا ان الملك محمد السادس حال دون استمرار هذا التوتر السياسي، من خلال رفضه حل الحزب [٨].

ويأتي موقف الملك بالضد من الدعوات الرامية الى اقصاء حزب العدالة والتنمية وذلك لكون الملك له رؤيه سياسية بهذا الشأن ركزت على جملة قضايا اساسية من ضمنها العمل على تحصين البيئة الداخلية ادراكا منه لحجم التحديات الخارجية وتأثيراتها على الداخل، والتي تعد جزء من رؤية الملك محمد السادس الذي عمل منذ تسمنه سدة العرش في العام ١٩٩٩، على اختراق الاسلاميين المسلحين من خلال مبادرة الانصاف والمصالحة لمواجهة السياسات الامنية ازائهم والممتدة منذ العام ١٩٥٦ ولغاية العام ١٩٩٩، ولعل هذه احد الاسباب التي شجعت حزب العدالة والتنمية للاستمرار بالعمل السياسي وان كان بشكل مسار عمله السياسي في البدء اتسم بالحذر والخشية من خسارة قاعدته الشعبية بسبب ممارسته العمل السياسي، واستطاع تحقيق نجاح في الانتخابات التشريعية التي جرت في العام ٢٠٠٢، وحل بالمركز الثالث بعد ان حصل على ٤٢ مقعدا، وان استبعد عن تشكيل الحكومة، الا انه كان ضمن البرلمان. وكانت أحد اسباب فوزه هو خطابه السياسي الحذر في الدوائر الانتخابية فهو وان اعترف بشرعية المؤسسة الملكية (محط الخلاف عليها من قبل الاسلاميين) الا انه وضع حدودا لمشاركته السياسية في الانتخابات، كذلك وضع حدودا لعمله السياسي من خلال تركيزه على الفصل الوظيفي بين الانشطة الدعوية وبين ممارسة العمل السياسي وهنا الغاية من هذه الحدود ضمان الرضا الشعبي وعدم خسارة قاعدتها الشعبية، وعدم استفزاز مؤسسة الملك بأنشطة مخالفة لسياسة النظام السياسي في المغرب. وعلى اثر هذه السياسية زاد نفوذ حزب العدالة والتنمية داخل النظام السياسي المغربي وداخل المجتمع المغربي واستطاع ان يفوز مرة اخرى بالانتخابات التشريعية التي جرت في العام ٢٠٠٧ بحصوله على ٤٧ مقعدا وهو كان يحتل المرتبة الثانية بعد حزب الاستقلال، ويرجع العديد من الكتاب المحللين المغاربة هذا الفوز فضلاً عن الاسباب المذكورة

اعلاه ايضا الى سبب اخر جوهري وهي سياسة الملك محمد السادس والتي اعتمدت على سياسة التوازن الداخلي مع قوى الاحزاب الاسلامية، بمعنى هي تستقطب من تستشعر بانه يمتلك ايديولوجية معتدلة بإمكانها التعاطي مع سياسة الدولة، وتقصي الاحزاب المتطرفة التي ترفض الاعتراف بشرعية المؤسسة الملكية في المغرب[٩].

واستنادا لهذا التوجه عاود حزب العدالة والتنمية الى المشاركة السياسية بانتقاله مرة اخرى من حقل المعارضة الى حقل المشاركة السياسي، فعلى سبيل المثال حصد حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية التي جرت في عام ٢٠١٦، الاغلبية السياسية بعد ان حصد ١٢٥ مقعدا، وتلاه في المرتبة الثانية حزب الأصالة والمعاصرة بحصوله على ١٠٢ مقعدا، ثم حل حزب الاستقلال ثالثا بتمكنه من الحصول على ٤٦ مقعدا، فيما حل التجمع الوطني للأحرار في المرتبة الرابعة بحصوله على ٣٧ مقعدا، وتلتها الحركة الشعبية التي حصدت ٢٧ مقعدا، ثم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بإحرازه ٢٠ مقعدا، والاتحاد الدستوري بعدد ١٩ مقعدا، وحزب التقدم والاشتراكية حصل على ١٢ مقعدا، تلاها الحركة الديمقراطية والاجتماعية بحصوله على ٣ مقاعد، في حين حصل الحزب الفيدرالي اليسار الديمقراطي ٢ مقعد، وجاء حزب الوحدة والديموقراطية وحزب اليسار الأخضر بمقعد واحد لكل منهما، وهنا كانت الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٦، علامة فارقة في تطور المسار السياسي للحزب في ذلك الوقت.

المبحث الثاني

النظام السياسي في المغرب والية تعاطيه مع حزب العدالة والتنمية

غالبا لا يبرز دور الاحزاب السياسية المشاركة في السلطة دون وجود بيئة حاضنة لها، وهذا ما عمل عليه النظام السياسي المغربي الذي أمن بضرورة اجراء التغييرات السياسية داخل نظامه السياسي، مع فسح المجال لاستقطاب القوى السياسية والاسلامية المحايدة الى حدا ما او مؤمنة بالعمل السياسي في اطار الملكية الدستورية، وهذا التغيرات او التحولات السياسية مرة بمرحلتين الاولى: تمثلت بعقد التسعينات والتي ارست اركانها مع دستور عام ١٩٩٦، والمرحلة الثانية مع موجات الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في العام ٢٠١١، والتي هي الاخرى ارست اركانها مع دستور ٢٠١١، ولأجل البحث عن الية تعاطي النظام السياسي مع تلك المرحلتين من الضروري البحث بطبيعة النظام السياسي في المغرب واليات التحول السياسي واحتجاجات ٢٠ فبراير ٢٠١١ وطرق التعاطي معها .

اولا: طبيعة التغييرات في النظام السياسي المغربي.

قبل تحليل طبيعة التغييرات في النظام السياسي في المغرب من الضروري التعريج اسس ذلك النظام فهو أحد الانظمة الملكية في المنطقة التي تجمع بين النظام التقليدي والنظام البرلماني، الا ان المؤسسة المليكة امتازت بالمركزية مع علوية تلك المؤسسة على باقي السلطات الثلاثة، وتبرير ذلك هو ان الإطار الحامي لذلك هو الملك كونه حامي الملة والدين وفقا للدستور، والحافظ على وحدة البلاد الوطنية . لذا النظام الملكي في المغرب العربي يشكل حجر الأساس لهذا النظام وقلبه، تتبعه السلطة التنفيذية التي تمارس دوراً محورياً فيه . يأتي هذا في ظل تفاعل النظام السياسي المغربي ضمن دائرته الداخلية بالدرجة الاولى والدائرة الخارجية بالدرجة الثانية، لذا فهو شديد الحساسية للمتغيرات الداخلية والخارجية لكونه يخشى من تلك المتغيرات وتأثيراتها على نظام الحكم فيه؛ لذا فان عملية الانفتاح تكون مقتصرة في الدائرة التقليدية للنظام السياسي ،مع التعاطي احيانا مع حجم المتغيرات كلما ازادت كلما ازادت حجم التفاعل المتغيرات والانفتاح والعكس صحيح [١٠] . ولعل هذا ما يبرر فاعلية النظام السياسي بعد العام ١٩٩١ بسبب التحولات الكبيرة في النظام

الدولي والتي جعلت التحول الديمقراطي والاخذ بالتعددية السياسية ضرورة ملحة، وهذا ما كان مدرك من قبل صانع القرار المغربي الامر الذي يبرر سبب استجابته للإصلاح.

ثانياً: آليات التحول السياسي

عد عقد التسعينات بمثابة الموجة الإصلاحية في المغرب، بسبب العوامل الخارجية المتمثلة بالتغيرات بالنظام الدولي، فضلا عن عوامل داخلية متمثلة بمحاولات اسقاط القوى السياسية وتحديدا الاسلامية المعارضة ومحاولة سحبها الى جانب الحكومة والغاية من تلك السياسة عزل الجماعة الاسلامية المتطرفة ووضعها في ظل اطار سياسي قانوني مجتمعي معزول، ومن ثم تفقد تلك الاحزاب الاسلامية الاصولية كل قاعدة شعبية او تعاطف نخبوي معها، ومثال على ذلك جماعة العدل والإحسان، الحركة من أجل الأمة، حركة البديل الحضاري[١١].

لذلك عملت المؤسسة الملكية على مراجعة الدستور لثلاث مرات في الاعوام ١٩٩٢، والعام ١٩٩٥، والعام ١٩٩٦ ليتم المصادقة عليه في العام ١٩٩٦، والتي خضعت تلك التعديلات الى توافق بين المؤسسة الملكية والأحزاب السياسية المحسوبة على النظام السياسي وفي مقدمتها الحركة الوطنية التي عرفت بالكتلة الديمقراطية[١٢].

كذلك كانت غاية الملك من تلك التعديلات الدستورية تخويل الحكومة صلاحيات اوسع من الصلاحيات المناطة اليها، مع زيادة اختصاصات البرلمان وتقوية صلاحياته، مع الحفاظ على احترام كلا من السلطتين القانون. ومسؤولية الحكومة أمام كلا من الملك ومجلس النواب بعد ان كانت هذه المسؤولية محط الخلاف بين النظام السياسي والمعارضة[١٣].

الى ذلك تم تعديل قانون الانتخابات استنادا على قاعدة التراضي بين القوى السياسية الرئيسية في البرلمان فقد تم استبدال اسلوب من الاقتراع الأحادي الأسمى الأكثر على دورة واحدة الى الاقتراع اللائحي النسبي[١٤].

فرضت تلك التعديلات الانفتاح السياسي بين المعارضة والنظام السياسي في المغرب، وهو ما حقق غاية النظام السياسي في استقطاب بعض فصائل المعارضة الى صفه، وهو ما شجع على تشكيل حكومة

التناوب التوافقي بناء على الانتخابات التشريعية لعام١٩٩٨ [١٥] . وقد ضمت تلك الحكومة في حينه تحالف سبعة أحزاب هي حزب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، والتجمع الوطني للأحرار، وحزب التقدم والاشتراكية، وجبهة القوى الاشتراكية والحزب الاشتراكي الديمقراطي، والحركة الوطنية الشعبية)، الا ان ذلك التحالف لم يصل الى مرحلة مفردة الكارتل الحكومي الذي يتيح للجميع المشاركة بالحكومة بدون أن تكون هناك هيمنة للأغلبية على الأقلية، فحق النقض أو الاعتراض متاح للجميع . الا ان النظام السياسي المغربي لازال فيها الملك هو محور العملية السياسية[١٦] . وهنا تكون ديمقراطية التناوب التوافقي شرطا فرض على القوى السياسية يضمن دخولهم الحكومة والمشاركة بالعمل السياسي بدل سياسة الاقصاء خارج العمل السياسي . وقد فسرها بعض الباحثين المغاربة بان ديمقراطية التناوب التوافقي اشبه ما تكون بالصفقة السياسية بين الملك والمعارضة السياسية لتتمكن تلك الاحزاب من الدخول بهدنة سياسية لكي تعيد قيم التوافق والحوار السياسي، ولبناء الثقة بين النظام السياسي والمعارضة، وبهيأ البيئة السياسية لتحول باتجاه الديمقراطية[١٧] . واستطاع النظام السياسي المغربي من النجاح الى حدا ما في اجراء تلك الاصلاحات وضمان مشاركة سياسية منتقاة بالحكم، تلبي طبيعة المرحلة التي كان يمر بها المغرب والمنطقة العربية بصورة عامة .

وكانت احد مرتكزات الاصلاح التي اوجدت الثقة بين النظام السياسي وبين الاحزاب السياسية من جهة وبين النظام السياسي وابناء المجتمع المغربي، هو قيام الملك محمد السادس تغيير سياسي واجتماعي وقانوني بتحويل النظام السياسي من نظام ملكي مطلق، الى نظام ملكي دستوري، من خلال اعطاء حيزا للسلطة التنفيذية بحرية العمل مع الابقاء على اليات المراقبة والمحاسبة من قبل البرلمان المنتخب فضلا عن مراقبة الملك لكليهما[١٨] .

وضمن سلسلة الاصلاحات تشكيل هيئة الإنصاف والمصالحة في العام ٢٠٠٤، بعد مصادقته على توصية تقدم بها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ٦/١١/٢٠٠٣ تقضي بإحداث الهيئة غير القضائية، التي حددت صلاحيات الهيئة بالبحث والتحري والاقتراح والتحكيم، وتحديد اختصاصها الزمني بالمدة الممتدة من الاستقلال إلى وقت المصادقة على إحداث (هيئة التحكيم المستقلة) والغاية منها تعويض ضحايا

الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، والغاية من تأسيس هذه الهيئة الاعتذار لأجيال الثلاث من الضحايا والمعتقلين ووضع حقوقهم رهن المحاسبة والمقاضاة[١٩] . وبهذا القرار تعززت مكانة الملك اجتماعيا وسياسيا، مما اضفى الشرعية السياسية لعمل الاحزاب الاسلامية واعطاء المبرر لدخول العملية السياسية.

تبعتها خطوة اخرى عززت من مساهمة الاحزاب بالعملية السياسية من خلال تقديم مشروع قانون الأحزاب في ٢٠٠٥/٣/١٧، الذي ساهم اعادة ترتيب النظام الحزبي في المغرب، بعد ان كان رهنا بقانون الجمعيات المتضمن الصادر ضمن مرسوم الحريات العامة في عام ١٩٥٨[٢٠] .

ثالثا: احتجاجات ٢٠/فبراير/ ٢٠١١ واليات النظام السياسي في التعاطي معها

غالبا ما عرف النظام السياسي في المغرب على قدرته العالية في التعاطي مع المتغيرات الداخلية الخارجية، لاسيما وانه أرسى ركائز التعاطي مع المتغيرات الداخلية والخارجية، من خلال عدت مرتكزات منها تطبيقه لمبدأ العدالة الانتقالية، وانفتاحه استقطابه الاحزاب الاسلامية، ترك حيزا لعمل المعارضة السياسية، وهي ما انفرد به النظام السياسي المغربي عن باقي الانظمة السياسية العربية.

ومن هذا يتضح لنا ان الحركات الاحتجاجية التي انطلقت في البلدان العربية في العام ٢٠١١ والتي اختلفت في مطالبها وطرق التعاطي معها وحدتها، كان نصيب المغرب منها الاثر القليل، اذ امتدت تلك الحركات الاحتجاجية لتشمل المدن المغربية كافة وبشكل يومي، وهي كانت من حيث الشكل مشابه لتلك الحركات الاحتجاجية التي انطلقت في كلا من تونس ومصر، قادها الحركات الشبابية التي برزت في المغرب والتي عرفت تحت اسم حركة ٢٠ فبراير ٢٠١١، والتي امتازت شانها شان باقي الحركات الاحتجاجية بالمنطقة العربية بانها متجاوزة الايديولوجية، وتشكلت عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتحديدا على تطبيق الفيس بوك، فضلا عن كونها حركات سلمية مستقلة الى حدا ما متجاوزة الانتماءات الحزبية والتنظيمات السياسية والدينية والنقابية[٢١] . الا انها اختلفت في المطالب فهي لم تطالب بإسقاط النظام بل طالبت بإجراء اصلاحات سياسية واقتصادية، وفي رد فعل استباقي اصدر الملك حزمة تعديلات دستورية لبعض مواد الدستور، وتقديم موعد الانتخابات التشريعية والتي جرت بنزاهة وشفافية عالية

افرزت فوز الاسلاميين برئاسة البرلمان، والغاية كانت امتصاص نقمة الشارع المغربي، وكان لهذا الاجراء الدور في انهاء حركة الاحتجاج والعودة الى الوضع السابق، ولعل هذا الرضى الشعبي عن تلك السياسات تعود الى ايمان وعقيدة المجتمع في المغرب بضرورة الحفاظ على الاستقرار السياسي، كذلك قدسية مكانة الملك في الموروث وعقلية المواطن المغربي، الى جانب ذلك فان تجربة العدالة الانتقالية التي طبقتها المغرب في سبعينيات القرن المنصرم اعطت الثقة بالنظام السياسي وقدرة هذا الاخير على ادارة الدولة بما يضمن صيانة الحقوق وتحقيق العدل والمساوات بين المواطنين[٢٢] .

وهذا ما يوضح اختلاف طبيعة المطالب اختلفت وحدتها اختلفت اذ كانت تدور في اطار الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، مع عدم المساس بالنظام الملكي فيها ، وهذه الجزئية تعود الى قناعة راسخة في المغرب وهي عدم المساس بسلطة الملك كون الملكية الدستورية في المغرب تلقى قدسية رمزية لدى غالبية اوساط المجتمع المغربي، فضلا عن قدسيتها التي وردت في الدستور، ولعل هذا ما يفسر حدود الحركات الاحتجاجية التي سميت بـ (٢٠/فبراير/٢٠١١) باطار الاصلاح وليس التغيير، فضلا عن سرعت تعاطي الملك مع تلك المتغيرات والية ادارته لتلك الازمة، اذا اقدم على تقديم مشروع دستور ليتم المصادقة عليه لاحقا في تموز/٢٠١١ الذي كان لها صدى ايجابي لدى المحتجين، التي سبقت بجملة اصلاحات اطلقها في اذار/٢٠١١، ترجمها بإصدار دستور عام ٢٠١١، والجديد في هذا الدستور على الرغم من انه حافظ على السلطات الواسعة للملك ، الا انه اعطى حيزا اوسع لعمل كلا من رئيسي البرلمان والحكومة، واوكل للملك اختيار رئيس الحكومة من الحزب الفائز الاول بالأصوات في الانتخابات التشريعية، والمتغير الاخر المهم في هذا الدستور هو الغاء مفهوم القدسية للملك، مقابل ان يحل محلها واجب الاحترام والتوقير[٢٣] .

واجرائيا كان من ثمار هذا التعديلات الدستورية فوز حزب العدالة والتنمية بالمرتبة الاولى بالانتخابات التشريعية التي جرت في (٢٥/١١/٢٠١١) وهي المرة الاولى التي يفوز بها أحد الاحزاب الاسلامية المعارضة بالبرلمان، واستطاع لاحقا من تشكيل الحكومة ليتراسها الامين العام للحزب عبد الاله بنكيران (في حينها) في (٣/١/٢٠١٢) بعد تشكيله لتحالف الاغلبية الذي ضم: حزب الاستقلال، حزب الحركة الشعبية وهما محسوبين على اليمين المحافظ، فضلا عن الحزب الشيوعي، وحزب التقدم والاشتراكية . وجاء تراس الحزب

الفائز بالانتخابات التشريعية للحكومة بناء على دستور عام ٢٠١١ [٢٤] . وهو ما عد متغيرا مهم في المشهد السياسي المغربي .

وعلى صعيد اخر عد فوز حزب العدالة والتنمية مرحلة انتقالية باتجاه ترسيخ الديمقراطية كونه اثبت شفافية الانتخابات التشريعية، وكشف حرية العمل للأحزاب الاسلامية وتعزيز قناعة امكانية وصول ومشاركة الاحزاب الاسلامية في النظام السياسي المغربي، من خلال تخفيف حدة القيود عليها وان كان حزب العدالة والتنمية من الاحزاب الاصلاحية التي امنت بضرورة المشاركة بالنظام السياسي، ومؤشرات ذلك التحليل برزت بحصوله على (١٠٧) مقعد من اصل (٣٩٥) مقعدا في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١١ . [٢٥]

واستمر مشاركة حزب العدالة والتنمية وفاعليته داخل النظام السياسي المغربي بعد تحقيقه لفوز اخر خلال الانتخابات التشريعية التي جرت العام في تشرين الأول ٢٠١٦ اذ حصل الحزب الذي كان يترأسه في حينها عبد الإله بن كيران بـ ١٢٥ على ١٠٢ مقعدا من مقاعد البرلمان، بعد ان اقصى منافسه حزب الأصالة والمعاصرة العلماني، والذي جاء هذا الاخير ليجعل شعار حملته الانتخابية مخاطر اسلمة المجتمع المغربي، اما شعار حزب العدالة والتنمية فقد رفع شعار الاستمرار بتنفيذ الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية . ليحل الحزب التقليدي حزب الاستقلال المحافظ ثالثا بعد حصوله على ٤٦ مقعدا . وجاءت هذه استنادا الى نظام انتخابي يمنع من فوز حزب واحد الفوز بأغلبية مطلقة، بمعنى ان الحزب الفائز ملزم بتشكيل حكومات ائتلافية والغاية من هذا القانون الحد من نفوذ وهيمنة حزب على المشهد السياسي المغربي، وهذه كانت برغبة ملكية لبقاء التعددية السياسية مع احزاب متوازنة الى حدا ما في نفوذها، الامر الذي يجعل الملك هو المهيمن بطريقة او بأخرى على محور النظام السياسي [٢٦] .

الا ان ذلك النصر لم يدم طويلا اذ خسر الحزب خسارة كبيرة خلال الانتخابات التشريعية التي جرت في (٢٠٢١/٩/٨) بعد ان حصل على ١٣ مقعدا امام حزب التجمع الوطني للأحرار . وفشل أمينه العام ورئيس الحكومة سعد الدين العثماني في الحصول على مقعد نيابي واحد، الامر الذي دعا الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية الى الاستقالة، والدعوة إلى عقد مؤتمر استثنائي لمناقشة الخسارة الكبيرة التي مني بها الحزب [٢٧] .

ويرجع العديد من الباحثين الخسارة التي مني بها الحزب الى جملة عوامل منها عدم قدرة الحزب على تجديد نفسه كذلك فشله في تنفيذ مشاريع الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي التي قدمها خلال برامجه الانتخابية للعام ٢٠١١ والعام ٢٠١٦، كذلك ان اغلب الاحزاب الاسلامية في الوطن العربي ما زالت تعيش في اطار المعارضة السياسية، وهذا الاطار التي احاطت نفسها بها يجعلها في مكان صعب ان تجدد نفسها وتتكيف مع المتغيرات البيئية المحيطة بها وطرق التفاعل معها، الى جانب ذلك تراجع مشروع الاسلاميين في الوطن العربي وتحديدا البلدان التي شهدت الاحتجاجات الشعبية وفشله في ادارة البلاد، ان لم يكن تحوله الى طرف المعارض اوجد مزاجا شعبيا معارض لهم، وهذه الاسباب مجتمعة فرضت على حزب العدالة والتنمية ضرورة اجراء مراجعة فكرية ومنهجية لأفكاره، فضلا عن ضرورة اجراء اصلاحات جوهرية داخل الحزب تأتي في مقدمتها التجديد في الخطاب السياسي وتجديد السلوك السياسي للحزب .

تأتي أهمية التجديد ضرورية لديمومة وبقاء وفاعلية حزب العدالة والتنمية كونه يعمل في اطار نظام سياسي ينفرد عن باقي بلدان المغرب العربي وعن اغلب البلدان العربية، بكونها ارسى علاقة متوازنة وسليمة بينه وبين المؤسسات غير الرسمية ، الامر الذي اعطى مساحة واسعة للعمل والفعل السياسي والمدني، وهذا يعود الى ان المغرب البلد الوحيد بين بلدان المغرب العربي الذي ارسى قواعد النظام الديمقراطي من خلال اعطاء مساحة وحرية عمل للأحزاب السياسية وحرية معقولة لعمل الصحافة فضلا عن فاعلية ونشاط المجتمع المدني فيها[٢٨] .

الخاتمة

نخلص مما سبق ان خسارة حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٢١ ، لا يشير الى ابتعاده عن العمل السياسي او اقصائه نهائيا عن النظام السياسي، فالمسار السياسي والفكري للأحزاب الاصلاحية في المغرب ، وتحديدا حزب العدالة والتنمية يشير الى دور تلك الاحزاب في الاصلاح بل ان الاصلاح السياسي في المغرب مستهل العام ١٩٩٦، كانت احد مؤشراته اشراك الاحزاب الاصلاحية وعلى راسها حزب العدالة والتنمية .

الى ذلك فان طبيعة وذكاء النظام السياسي المغربي وقدرته على التفاعل مع بيئته الداخلية والخارجية جعله يعطي مساحة وحيزا للعديد من الاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني في العمل السياسي والاجتماع وحرية التعبير عن الراي والراي الاخر والغاية من ذلك هو الحفاظ على استقرار النظام السياسي والعمل على ديمومة شرعيته من خلال تحقيق الرضا الشعبي وليس الرضا تحت القسر الاجباري، بمعنى الخضوع .

وكل هذا هو رهن قدرة حزب العدالة والتنمية على تجديد ذاته والبحث عن مواطن الخلل في سياساته، واسباب فشله في حصد الاصوات، وهذا الامر لا يرتبط بالسلوك الحزب سياسيا فقط، بل بقدرته على تجديد خطابه الفكري والعقائدي أمام جماهيره وناخبيه الذي فقدوا الثقة بخطابته ومشاريعه السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الدعوية، لذا فان الحزب هنا بتحدي خطير يتمثل في مدى قدرته على التعافي ومعالجة الاخطاء لكي يتمكن من العودة سريعا بذات الثقل السياسي الى المشهد السياسي المغربي، وان كنا نعتقد ان احتمالية عودة نشاط الحزب سياسيا بذات الثقل السياسي لن يكون ممكنا خلال الدورة التشريعية القادمة .

المصادر والهوامش

١. عبد الاله سطي، الملكية والمعارضة الإسلامية: آليات الإدماج والإقصاء في النظام السياسي المغربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٧٤)، السنة الثانية والثلاثون، بيروت، كانون الأول ،٢٠٠٩، ص١٠٩، ص١١١.

٢. عبد الحكيم ابو اللوز، الاسلاميون في المغرب. . الموقف من التعددية السياسية، من كتاب (المجتمعات التعددية اشكالية الاندماج وسياسات الدولة، الكتاب ١٠٨، مركز المسبار للدراسات والبحوث، كانون الثاني/٢٠١٥، ص٥٠-٥١

٣. حزب العدالة والتنمية (المغرب)، https://www.marefa.org

٤. عبد الحكيم ابو اللوز، الاسلاميون في المغرب. . ، المصدر السابق، ص. ٤٩

٥. حزب العدالة والتنمية (المغرب)، https://www.marefa.org

٦. حزب العدالة والتنمية (المغرب)، https://www.marefa.org

٧. محمود صالح الكروي، الحركة الاسلامية في المغرب: النشأة، التطور، الآفاق، مجلة المستقبل العربي العدد (٣٤٣)، السنة الثلاثون، بيروت، ايلول/٢٠٠٧، ص٩٦-٩٧.

٨. حزب العدالة والتنمية (المغرب)، المصدر السابق.

٩. خالد حنفي علي، الخبرتان الجزائرية والمغربية في ادارة العلاقة مع الاسلام السياسي، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢٠٤)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ابريل/٢٠١٦، ص ٩٢

١٠. احمد يوسف احمد، واخرون، كيف يصنع القرار في الانظمة العربية، دراسة حالة: الاردن –الجزائر – السعودية– السودان –سورية –العراق–الكويت –لبنان – مصر –المغرب اليمن–، (تحرير) نيفين مسعد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص٥٢٤-٥٢١.

١١. محمود صالح الكروي، المغرب و((حركة العدل والإحسان)) . . . مرحلة فك الاشتباك ؟، مجلة المستقبل العربي العدد (٣٥١)، السنة الحادية والثلاثون، بيروت، أيار/٢٠٠٨، ص ٨٩-٩٠.

١٢. التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٤ -٢٠٠٥، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٢٩٧.

١٣. المصدر نفسه، ص ٢٨٩.

١٤. المصدر نفسه، ص ٢٨٩ .
١٥. عبد الواحد بلقصري، اشكالية الذاكرة السياسية والعدالة الانتقالية في المغرب، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٦٢)، السنة الحادية والثلاثون، بيروت نيسان (أبريل) /٢٠٠٩ ص ٦٩–٧٠ .
١٦. احمد مالكي، مستقبل الديمقراطية التوافقية في المغرب، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٣٤)، السنة التاسعة والعشرون، بيروت، كانون الأول /٢٠٠٦، ص١٠٣–١٠٤ .
١٧. المصدر نفسه، ص١٠٧ .
١٨. تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي لعام ٢٠٠٤، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٩ .
١٩. التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٤–٢٠٠٥، مصدر سبق ذكره، ص٢٩٨ .
٢٠. المصدر نفسه، ص٣٠٠ .
٢١. دينا شحاتة، مريم وحيد، سياسات الشارع: تصاعد دور الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٦)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، اكتوبر/٢٠١١، ص ٨١ .
٢٢. مصطفى عمر التير، رهانات النخب السياسية والمجتمع المدني في المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤١١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ايار/٢٠١٣، ص٥٨
٢٣. خالد حنفي علي، الخبرتان الجزائرية والمغربية في ادارة العلاقة مع الاسلام السياسي، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢٠٤)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ابريل/٢٠١٦، ص٩٦ .
٢٤. عبد الحكيم ابو اللوز، الاسلاميون في المغرب . . ، مصدر سبق ذكره، ص ص٥١، ٥٧
٢٥. عبد الحكيم ابو اللوز، الاسلاميون في المغرب . . . ، مصدر سبق ذكره، ص٥٦
٢٦. فوز حزب العدالة والتنمية بأكبر عدد من المقاعد بالانتخابات البرلمانية المغربية، ٧ أكتوبر/ت شرين الأول ٢٠١٦، متاح على الرابط :
https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/10/161006_morocco_parliamentary_elections
٢٧. المغرب: لماذا تلقى حزب العدالة والتنمية هزيمة انتخابية قاسية ؟، ٩ سبتمبر/أيلول ٢٠٢١، متاح على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/interactivity-58507941
٢٨. مصطفى عمر التير، رهانات النخب السياسية والمجتمع المدني في المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤١١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ايار/٢٠١٣، ص٦٢ .